



16 مايو 2013

## السيدات والسادة مديري الوكالات الحضرية

الموضوع : بخصوص تبسيط مساطر ومسالك دراسة طلبات رخص البناء والتجزئ وإحداث المجموعات السكنية وتقسيم العقارات.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، فكما لا يخفى عليكم، يشكل قطاع التعمير ولاسيما مشاريع البناء وإحداث التجزئات العقارية والمجموعات السكنية مجالا استثماريا بامتياز، بالنظر إلى الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الملموسة من خلال المساهمة في توفير الشغل والسكن وتهيئ أماكن الأنشطة المختلفة وترويج الثروات والأموال وكذا في در موارد جبائية هامة على الدولة والجماعات الترابية على حد سواء.

إلا أنه يستشف من مختلف التقارير والدراسات التقييمية لمساطر دراسة طلبات رخص البناء والتجزئ وإحداث المجموعات السكنية وتقسيم العقارات وكذا ما يتم تداوله باجتماعات المجالس الإدارية للوكالات الحضرية بهذا الشأن، عدم بلوغ المقاربة المعتمدة مستوى النجاعة المنشود سواء فيما يتعلق بعدد المشاريع العالقة أو التي لم تحظ بالموافقة أو التي يتم إرجاء البث فيها وكذا المدة الزمنية التي يستغرقها ذلك.

ولتثمين الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية في هذا الباب وحتى يتسنى لهذا القطاع، الإسهام في تشجيع الاستثمار وتوفير مناخ أعمال مستقر وجذاب، فإنه بات من الضروري تبسيط وتسريع المساطر ووضع حد لتلك التي أبانت عن عدم جدواها وذلك في إطار من التنسيق والتعاون المحكم بين كل الأطراف المتدخلة في هذا الميدان.



